

حميد فرنجية

١٩٨١ - ١٩٠٧

حميد فرنجية هو واحد من كبار رجالات لبنان الذين لعبوا أدواراً متميزة في النضال للحصول على استقلال بلدهم والدفاع عنه ضد المحاولات المتعددة لإبقائه تحت الوصاية الخارجية. وكان هذا المسيحي الماروني، اللبناني والعروبي، جريئاً وصريحاً في تحديد موقفه المبدئي من المسألة الأساس ذات الصلة ببناء لبنان الجديد، المستقل، المتحرر من السيطرة الأجنبية بكل أشكالها وصيغها. وتميزت سيرته كلها بأمانته لهذا الموقف المبدئي. وكانت شخصيته، التي ورث بعضاً منها عن والده قبالان فرنجية، قد تبلورت منذ وقت مبكر. وتحول إلى زعيم سياسي في مدينة زغرتا القريبة من مدينة طرابلس، وزعيماً معترفاً به في تلك المنطقة من لبنان ذات الأهمية والموقع والدور في حياة لبنان منذ القدم، وزعيماً وطنياً فيما بعد. وقد أهّلته تلك المواصفات لكي يتسلم، وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، وزارة الخارجية، في المرحلة الأخيرة من الإنتداب الفرنسي على لبنان، وعشية انتقال بلده إلى الإستقلال. واستمر ينتقل في المسؤولية من موقع إلى آخر، في عدة وزارات أساسية، في المرحلة التي أعقبت حصول لبنان على استقلاله في عام ١٩٤٣، وهي وزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الإقتصاد، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة التموين. وكانت له أدوار مشهودة في كل من هذه الحقائب الوزارية التي تسلمها. وتكوّنت شخصيته كزعيم وطني لبناني كبير، خلال فترة زمنية قصيرة، إلى أن صار من كبار المرشحين لرئاسة الجمهورية. وكاد يصبح رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٢، في أعقاب الإنتفاضة السياسية والشعبية التي أدت إلى استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، أول رئيس للبنان في عهد الإستقلال. ويذكر مؤرخو تلك الحقبة، والذين عايشوا أحداثها - وأنا واحد منهم - أنه بات رئيساً من دون منازع، في تلك الليلة التي سبقت انتخاب رئيس جديد بديلاً من الرئيس المستقيل. وأفاق فرنجية في اليوم التالي على واقع جديد. وهو واقع كان تصاغ تفاصيله سابقاً بأدوار خارجية وداخلية انتهت في تلك الليلة بالذات

باتفاق على انتخاب كميل شمعون بديلاً من حميد فرنجية. وقد أحدثت تلك المفاجأة شعوراً غريباً
لدى كثرة من اللبنانيين ممن كانوا يتابعون تاريخ حميد فرنجية ومواقفه السياسية التي كان يختلف فيها
عن كميل شمعون. وكان عدد غير قليل من النواب الذي انتخبوا شمعون يعلنون جهاراً أن المرشح
الأكثر ارتباطاً بالدور الجديد لرئيس الجمهورية المختلف عن الماضي هو حميد فرنجية.

ولد حميد فرنجية في مدينة زغرتا في شمال لبنان في عام ١٩٠٧. واستقبلت ولادته باحتفالات فيما
يشبه العيد. فالمولود هو الإبن البكر لقبلان فرنجية، أحد زعماء المدينة، والوريث الشرعي لوالده سليمان
فرنجية. نشأ حميد وترعرع برعاية أهله، في فترة حرجة، كانت تهز المنطقة فيها أحداث كبرى. إذ
كانت الإمبراطورية العثمانية تواجه صعوبات كبرى في داخلها. كما كانت تواجه حصاراً من الدول
الأوروبية، سرعان ما أدى إلى انهيارها خلال الحرب العالمية الأولى، وإلى تقاسم المناطق التي كانت
تشكل إمبراطوريتها بين الدول الأوروبية المتحالفة في تلك الحرب. وخلفت بانهارها آثاراً سلبية في
العلاقة بين اللبنانيين، بفعل الدور الذي مارسه في التمييز بين المسلمين والمسيحيين.

كان حميد يكبر، وكانت تكبر معه مشاعر كامنة، ذات صلة بما كان يجري في بلده لبنان، الذي لم
يكن قد تكوّن بعد في صيغته الحالية.

توفيت والدته حميد مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت وفاتها فاجعة حقيقية بالنسبة إلى
حميد وإلى شقيقه سليمان الذي انتخب في عام ١٩٧٠ رئيساً للجمهورية. وكان حميد قد غادر الحياة.
تابع الوالد تربية حميد وسليمان. وعيّن لهما مدرسين كانوا يأتون إلى المنزل لتدريسهما. انتسب حميد
فيما بعد إلى مدرسة الفرير في طرابلس. وكان منذ صغره شغوفاً بالقراءة وحب المعرفة.

في عام ١٩٢٤ نال حميد شهادة البكالوريا. وكان قد بلغ السابعة عشرة من عمره. ثم انتسب إلى
كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت وحاز على إجازة في الحقوق. والتحق بمكتب الشيخ بشارة
الخوري للمحاماة، وتدرّج في ذلك المكتب. وكان قد عرّفه على الشيخ بشارة الخوري ميشال شيحا الذي

أصبح فيما بعد واحداً من كبار شخصيات لبنان، في الفكر وفي السياسة وفي الميدان المالي والمصرفي. وسيكون لهذه العلاقة مع كل من الخوري وشيخا دور في رسم مستقبل حميد فرنجية في الحياة السياسية اللبنانية، على امتداد عمره الذي قصر أعوامه المرض المفاجئ والموت المبكر.

بعد سنتين من التدرج في مكتب الخوري قرر حميد فرنجية أن يفتح مكتباً للمحاماة خاصاً به في بيروت. ثم تمر الأيام وينضج حميد ويدخل معترك السياسة من الباب الواسع. ويترشح للانتخابات النيابية في ظل الإنتداب التي جرت في عام ١٩٣٤، ويصبح نائباً، مكملاً في النيابة دور والده. لكن شخصيته المستقلة كانت تتبلور عناصرها مع الأيام، في قلب الأحداث، وفي ظل صراعات متعددة الجوانب والإتجاهات والقوى، داخلياً وخارجياً. وكان حميد في ذلك المجلس النيابي أصغر النواب سناً. ويشهد معاصرو حميد فرنجية، وعدد من زملائه في مجلس النواب، أنه كان ذا سطوة، وأنه كان يملك القدرة بجرأته وعناده وحججه المقنعة على تغيير القرارات التي كان المجلس يميل إلى اتخاذها في أجواء معينة. وقد استمر في موقفه وموقعه هذين على امتداد وجوده نائباً في المجالس النيابية خلال فترة الإنتداب وفي مرحلة الإستقلال. إذ ظل ينتخب في المجلس النيابي منذ عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٥٧، أي في سبع دورات انتخابية.

أهمية حميد فرنجية في كل المراحل التي كان فيها نائباً في البرلمان، وفي كل المراحل التي كان فيها وزيراً في حقايب متعددة، أنه كان على الدوام، وهو المسيحي الماروني، شديد الحرص على تأكيد هويته كلبناني، وعلى عرويته، وعلى اعتبار هذين الإلتمايين الأساس في الحفاظ على وحدة الشعب اللبناني، ووحدة الوطن اللبناني، في مواجهة النزعات والعصبية الطائفية، وفي مواجهة الأخطار التي كانت تهدد لبنان من الخارج. لذلك كان حضوره قوياً في اللحظات التي كانت تبرز فيها، في شكل مصطنع، أزمت تهدد وحدة اللبنانيين ووحداية انتمائهم إلى وطنهم لبنان. وكان له دور بارز في تعديل دستور ١٩٢٦ الذي وضع في ظل الإنتداب، لجعله دستوراً يحقق للبنانيين هويتهم المستقلة، ويحقق

للبنان استقلاله عن فرنسا المنتدبة، التي كان قادتها يطمعون في استمرار هذا الإنتداب في صيغة معدلة بعد حصول لبنان على استقلاله. وما أكثر المعارك التي حصلت في السنوات السابقة على الإستقلال، خصوصاً في السنوات التي أعقبت تحقيق الإستقلال. وما أكثر الأدوار التي لعبها بامتياز حميد فرنجية، مرة كوزير للمالية، ومرات كوزير للخارجية، وعلى امتداد حياته النيابية. وقد اختير من قبل الزعماء الوطنيين اللبنانيين، عندما اعتقلت السلطات الفرنسية أركان حكومة الإستقلال، ليكون وزيراً في حكومة الإحتياط. وكانت المرحلة شديدة الدقة والحرجة. وكانت البلاد بحاجة إلى زعماء حقيقيين يقودون دفتها في فترات المحن والأزمات والصعوبات. وفي الوقت الذي كان عدد من النواب، في تلك الفترة، يجتمعون ليواصلوا دور المجلس النيابي المنتخب في ظل الإستقلال، كان زعماء البلاد يشكلون المؤتمر الوطني، الذي تمثلت فيه كل التيارات السياسية، من يسار (الشيوعيون) ومن يمين ومن وسط. وكان كل من النواب في اجتماعاتهم، وأعضاء المؤتمر في حركتهم وسط الجماهير الشعبية، يهيئون لانتفاضة شعبية كبيرة، أدت في نهاية المطاف، وخلال فترة زمنية قصيرة، إلى الإفراج عن حكومة الإستقلال.

اختير حميد فرنجية في الحكومة الثانية في مرحلة الإستقلال، التي رأسها رياض الصلح للمرة الثانية، ليكون وزيراً للمالية. وكانت له آراؤه الإقتصادية والمالية والقانونية التأسيسية في بلد كان ينتقل ليمارس ممثلوه دورهم في عملية بنائه حجراً حجراً. يقول فرنجية في إحدى مطالعاته في المجلس النيابي كوزير للمالية: "... يجب أن يدفع إلى الخزينة أغنى طبقات الشعب لينفق على الفقراء".

في عام ١٩٤٥ شكلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح أسندت فيها حقيبة الخارجية إلى حميد فرنجية. وكانت قد بدأت تطرح على بساط البحث في مجلس الأمن قضية جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن لبنان وسوريا. ذهب حميد فرنجية على رأس وفد ضمّ إلى جانبه رياض الصلح الرئيس السابق للحكومة وسليم تقلا الشخصية السياسية المرموقة إلى فرنسا لتمثيل لبنان في الاجتماع المكرّس للمفاوضات حول الجلاء. وفور وصوله إلى باريس أجرى اتصالات مع الأحزاب السياسية، الإشتراكي

والشيوعي والديغولي، لدعم موقف لبنان في المفاوضات. وشاركه في تلك الاتصالات، لا سيما مع قيادة الحزب الشيوعي، نقولا شاوي أحد قادة الحزب الشيوعي الذي أرسل لدعم موقف الوفد اللبناني. كان ذلك في عام ١٩٤٦. وانتهت المفاوضات بموقف سوفيائي بارز تمثل بالفيتو دعماً لموقف الوفدين اللبناني والسوري ورفضاً لموقف الحكومتين الفرنسية والبريطانية الذي كان يعمل لإرجاء الجلاء إلى فترة لاحقة. وهكذا انتصر لبنان وانسحبت القوات الفرنسية والبريطانية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من ذلك العام (١٩٤٦).

كانت مواقف فرنجية جميعها في الشأن الداخلي والعربي والدولي مصدر تقدير له في جميع الأوساط اللبنانية والعربية. وكانت تضعه بالتدريج في الموقع الذي كان يفترض أن يصل إليه، موقع رئيس للجمهورية. وهو ما لم يحصل للأسباب الآنف ذكرها. في عام ١٩٥٦ انتخب باقتراح من الرئيس السوري شكري القوتلي رئيساً لمؤتمر الشعوب العربية، الذي اجتمع لنصرة قضية فلسطين، ولنصرة مصر في مواجهة العدوان الثلاثي، ولمواجهة الأحلاف التي كانت ما تزال الدول الغربية تحاول إدخال البلدان العربية، ومن بينها لبنان، فيها.

لكن حميد فرنجية، الذي أتعبه المعارك المتواصلة، أفاق ذات يوم على مرض مفاجئ، سرعان ما أدى به إلى نوع من الشلل، ثم إلى الوفاة المبكرة، في عام ١٩٥٨، بعد أن كان قد تجاوز الخمسين من عمره بعام واحد.

تلك هي سيرة هذا الزعيم الوطني الشجاع الذي لم يساوم على أي من القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والوطنية عامة، التي كانت العواصف الداخلية والخارجية تقود البلاد إليها. وبانتصار البلاد عليها، انتصرت شخصية ومبادئ هذا الزعيم الوطني الكبير.